أكثر من 300 قتيل وجريح خلال اشتباكات دامية.. وزيدان يطالبها بالمغادرة

ليبيا: الميليشيات تعمق جراح طرابلس .. والعصيان المدني يلوح في الأفق

طرابلس - «وكالات»: قالت وسائل إعلام ليبية رسمية إن 31 شخصا على الأقل قتلوا وأصيب أكثر من 300 خلال اشتباكات بين رجال ميليشيا وسكان مسلحين في العاصمة طرابلس يوم الجمعة في تحد جديد تواجهه الحكومة المركزية الضعيفة. وتبرز ثالث اشتباكات تدور في الشوارع خلال عشرة أيام الصعوبات التي تواجهها ليبيا لاحتواء الميليشيات المحلية التي ساهمت في الإطاحة بالزعيم الراحل معمر القذافي قبل عامين ولكنها احتفظت بسلاحها. وتسبب العنف المسلح في وقف معظم صادرات النفط الليبي لأشهر.

وبدأت اشتباكات يوم الجمعة - وهي الأسوأ في طرابلس منذ شهور - عندما فتح رجال ميليشيا النار في الهواء ثم على مئات المحتجين الذين يطالبون بخروجهم من العاصمة بعد أن خاضوا اشتباكات متكررة مع فصائل أخرى مسلحة للسيطرة على بعض الأحياء. وشاهد مراسل رويترز مدفعا مضادا للطائرات يطلق النار من مجمع الميليشيا على حشد المحتجين وهم يهتفون «لا للميليشيات المسلحة.» وفر المحتجون في بداية الأمر ولكنهم عادوا مدججين بالسلاح واقتحموا المجمع الذي اختبأ فيه رجال الميليشيا الذين ينتمون إلى مدينة مصراتة الساحلية بوسط ليبيا إلى ما بعد حلول الليل. ووصلت عشرات الشاحنات التابعة للجيش في وقت لاحق للفصل بين الحشود ورجال الميليشيا في المجمع وأغلقت بعض الطرق للحيلولة دون وصول المزيد من المسلحين إلى موقع الاشتباكات. وشوهد دخان كثيف يتصاعد من الموقع. وحلقت طائرات تابعة للقوات الجوية فوق المكان لمراقبة الطرق الرئيسية في طرابلس. وقال المتحدث باسم الجيش علي الشيخي «هناك طلعات جوية في سماء طرابلس الآن والغرض من هذه الطلعات هو المراقبة والاستطلاع لتجنب أي تعزيزات قد تأتي» إلى منطقة الاشتباكات.

مواطنون يحاولون اسعاف احد مصابين مواجهات الجمعة

ونقلت وكالة الأنباء الليبية أعداد الضحايا عن سجلات مستشفيين. وقال مصدر بمستشفى طرابلس المركزي إن تسعة أشخاص لقوا حتفهم وأصيب أكثر من 150 آخرين. ودعا العاملون في المستشفى إلى التبرع بالدم عبر مكبرات الصوت لمعالجة الجرحى.

ورفضت الميليشيات المتناحرة والمقاتلون السابقون إلقاء سلاحهم بعد سقوط القذافي مما قوض من سلطة الحكومة المركزية وعطل صادرات النفط الليبية. من جانبه قال رئيس وزراء ليبيا علي زيدان إنه يجب على جميع الميليشيات المسلحة مغادرة طرابلس دون استثناء في أول تصريحات له بعد الاشتباكات. وأبلغ زيدان الصحفيين «أخطر شيء هو وجود السلاح خارج أيدي الجيش والشرطة مهما كانت المسببات.» وأضاف «يجب على كافة الكتائب المسلحة من أي مدينة أن تخرج من طرابلس ولا توجد استثناءات لأي كتيبة.» من جانبه دعا رئيس المجلس المحلي لطرابلس السادات البدري وزير الدفاع إلى إعلان الطوارئ، مطالبا السكان بالعصيان المدني والإضراب العام إلى حين رحيل كافة الكتائب المسلحة من المدينة، قائلا إنها «اقترفت حماما من الدم بحق متظاهرين سلميين كانوا يرفعون الأعلام البيضاء وأعلام الاستقلال». وعلي صعيد ليبي منفصل قالت وزارة الخارجية الامريكية يوم الجمعة انها عرضت في هدوء مكافأة قدرها عشرة ملايين دولار منذ يناير كانون الثاني لمن يدلي بمعلومات تؤدي الى الضبط مرتكبي الهجوم الذي وقع في 11 سبتمبر 2012 واسفر عن قتل السفير الامريكي لدى ليبيا وثلاثة امريكيين اخرين في بنغازي.

وقتل هؤلاء الرجال عندما هاجم متشددون يعتقد ان لهم صلة بالقاعدة مجمعا دبلوماسيا امريكيا وملحقا قريبا لوكالة المخابرات المركزية الامريكية في مدينة بنغازي بشرق ليبيا في الذكرى السنوية لهجمات 2001 بالولايات المتحدة.

واثارت هذه الهجمات حربا سياسية في الكونجرس مع اتهام الجمهوريين ادارة الرئيس باراك اوباما باعطاء روايات متغيرة بشان من يقف وراء هذه الهجمات. ويتهم الديمقراطيون الجمهوريين بتسييس وضع مأساوي. وقالت وزارة الخارجية ان وزير الخارجية جون كيري اكد ان الحكومة الامريكية عرضت المكافأة في رسالة الى النواب يوم الجمعة. وهذه المكافأة جزء مما يسمى ببرنامج وزارة الخارجية لمكافآت من اجل العدالة.

وكشف كيري عن المكافأة في رسالة للنائب الجمهوري مايكل مكول الذي يرأس لجنة الامن الداخلي بمجلس النواب والذي بعث برسالة لوزارة الخارجية يسأل فيها عن سبب عدم عرض الوزارة مكافأة. وقالت الوزارة في بيانها ان «وزارة الخارجية اكدت اليوم انه منذ يناير 2013 عرض برنامج مكافآت من اجل العدالة مكافأة تصل الى عشرة ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات تؤدي الى اعتقال او ادانة اي فرد شارك في هجمات بنغازي التي وقعت في 11-12 سبتمبر 2012.

«نظرا للقضايا الامنية والحساسيات المحيطة بالتحقيق لم يتم الاعلان عن عرض المكافأة على موقع مكافآت العدالة.» وقالت ان البرنامج يمكن ان ينجح دون الاعلان عن المكافآت على الانترنت.

تأجيل استئناف العادلي إلى جلسة 19 يناير المقبل

مصر: الجنايات تستأنف محاكمة مبارك .. ونظيف يدلي بشهادته

القاهرة - «وكالات»: استأنفت محكمة جنايات القاهرة امس جلساتها في قضية إعادة محاكمة الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك ونجليه علاء وجمال ورجل الأعمال الهارب حسين سالم ووزير الداخلية السابق حبيب العادلي وستة من مساعديه بتهم تتعلق بقتل المتظاهرين والفساد المالي.

واستمعت المحكمة، في جلسة مغلقة، إلى شهادة كل من رئيس الوزراء السابق أحمد نظيف والسفيرة وفاء نسيم مساعد وزير الخارجية السابق.

ويحاكم مبارك والعادلي ومساعدوه الستة في قضية اتهامهم بالتحريض والاتفاق والمساعدة على قتل المتظاهرين السلميين إبان ثورة 25 يناير، وإشاعة الفوضى في البلاد وإحداث فراغ أمني فيها.

كما يحاكم الرئيس المخلوع ونجلاه علاء وجمال ورجل الأعمال حسين سالم في جرائم تتعلق بالفساد المالي واستغلال النفوذ الرئاسي في التربح والإضرار بالمال العام، وتصدير الغاز المصري إلى إسرائيل بأسعار زهيدة تقل عن سعر بيعها عالميا.

وصدر حكم بالسجن المؤبد على مبارك والعادلي العام الماضي في قضية قتل المتظاهرين، لكن محكمة استئناف أمرت بإعادة المحاكمة.

مبارك ونجليه خلال جلسة سابقة

وأفرج عن مبارك من السجن الشهر الماضي بعد انتهاء مدة الحبس الاحتياطي، لكنه ظل رهن الإقامة الجبرية بالمستشفى العسكري في المعادي بجنوب القاهرة.

وقبل أيام ومع رفع حالة الطوارئ، قال رئيس محكمة الجنايات وأمن الدولة العليا- طوارئ المستشار جمال القيسوني إنه مع انتهاء العمل بقانون الطوارئ ينتهي ظرف الإقامة الجبرية، ويخلى سبيل مبارك تطبيقا لقرار المحكمة، ويحق له كأي مواطن التحرك بالبلاد بل السفر ما لم يكن ممنوعا من السفر.

من جانبه قال أستاذ القانون الدستوري رمضان بطيخ إن وضع مبارك قيد الإقامة الجبرية لا يرتبط من الأساس بفرض حالة الطوارئ لأنه قرار صدر لاعتبارات خاصة بالتحقيق معه في قضايا متعلقة بالفساد وقتل متظاهري ثورة 25 يناير 2011.

وعلي صعيد ذا صلة قررت محكمة استئناف القاهرة، امس تأجيل الاستئناف المقدم من حبيب العادلي، وزير الداخلية الأسبق، وثلاثة ضباط، في قضية تعذيب طالب إلى جلسة 19 يناير المقبل. وكانت محكمة جنوب القاهرة قد ألزمت الأربعة بسداد 75 ألف جنيه كتعويض للطالب شادي ماجد سعد، بدعوى احتجازه داخل قسم شرطة والتعدي عليه بدون وجه حق، وطالب بتعويض قدره نصف مليون لما لحقه من أضرار مادية ومعنوية، على ما أورد موقع أخبار مصر.

قبل الانتهاء من صياغة الدستور وتشكيل هيئة الانتخابات

تونس: النهضة تتحدى وترفض استقالة الحكومة

الجزائر - «وكالات»: أكد رئيس حركة النهضة التونسية راشد الغنوشي أن حكومة علي العريض لن تستقيل قبل الانتهاء من صياغة الدستور وتشكيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وذلك ردا فيما يبدو على مظاهرات شهدتها تونس أمس الاول للمطالبة بإسقاط الحكومة، إثر توقف الحوار الذي كان يفترض أن يقود لتشكيل حكومة جديدة ترأسها شخصية مستقلة. وقال الغنوشي، في تصريحات على هامش المؤتمر الخامس لحركة النهضة الجزائرية الذي اختتم أعماله الجمعة بالعاصمة الجزائرية، إن على التونسيين «تفادي التقاتل حتى تتم المرحلة الانتقالية في هدوء». وذكرت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية إن الغنوشي التقى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وأطلعه على آخر تطورات الوضع السياسي في تونس، لاسيما ما يتعلق بمفاوضات تشكيل حكومة انتقالية غير حزبية. ونقلت الوكالة عن الغنوشي قوله إن الحكومة برئاسة القيادي بحركة النهضة علي العريض «لن تستقيل قبل الانتهاء من تحرير الدستور وتشكيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات». وتأتي تصريحات الغنوشي في الوقت الذي أعلنت فيه المعارضة استمرار تحركاتها الاحتجاجية حتى إسقاط حكومة العريض، وتظاهر أمس الاول نحو 250 شخصا من أنصار «الجبهة الشعبية» «ائتلاف لأكثر من عشرة أحزاب يسارية» في ساحة القصبة وسط العاصمة تونس، مطالبين الحكومة التي تقودها حركة النهضة بتقديم استقالتها. وردد المتظاهرون هتافات معادية للحكومة مثل «الرحيل الرحيل.. يا حكومة الفشل» و«الرحيل والحساب، يا حكومة الإرهاب» و«بعد الدم، لا شرعية للحكومة النهضوية». وتعطل الحوار الوطني بين السلطة والمعارضة لاختيار شخصية وطنية لرئاسة الحكومة المرتقبة في 5 نوفمبر الجاري بسبب تمسك حركة النهضة بمرشحها السياسي المخضرم أحمد المستيري «88 عاما» ورفضها مناقشة أي اسم آخر. وتطالب المعارضة عموما قبل استئناف الحوار الوطني المعلق بتوافق مسبق على شخصية وطنية مستقلة لرئاسة حكومة الكفاءات، وإلغاء التعديلات التي شملت النظام الداخلي للمجلس التأسيسي. ورجح الأمين العام لاتحاد الشغل حسين العباسي استئناف الحوار الوطني مطلع الأسبوع على أسس جديدة إثر تسوية كافة الخلافات بين الأطراف السياسية.

المالديف تحسم رئاستها.. أخيراً

مالي - «وكالات»: تدفق الناخبون في المالديف على مراكز الاقتراع امس لانتخاب رئيس جديد على أمل أن تنهي جولة الاعادة في الانتخابات الرئاسية أزمة أصابت قطاع السياحة الحيوي في البلاد.

وكانت ثلاث محاولات سابقة لانتخاب رئيس الغيت أو تأجلت لشهور جراء خلافات بين محمد نشيد المرشح الأقرب للفوز والبرلمان من ناحية والحرس القديم المدعوم بالمحكمة العليا من ناحية أخرى.

وأبدى ناخبون مصطفون أمام مدرسة كالافانو قلقهم إزاء نتيجة الانتخابات بعد حملة انتخابية شرسة للمرشحين اللذين خاضا جولة الاعادة يوم السبت وبعد احتجاجات عنيفة في الشهور الأخيرة.

وكان نشيد الذي أصبح أول رئيس منتخب ديمقراطيا في المالديف عام 2008 ترك منصبه العام الماضي فيما وصفه بانقلاب. وحصل نشيد على 47 في المئة في الجولة الأولى من الانتخابات الأسبوع الماضي وهو ما يقل عن نسبة الخمسين بالمئة اللازمة لتفادي جولة اعادة.

وواجه في جولة الاعادة امس عبد الله يمين أخا مامون عبد القيوم الذي حكم البلاد لمدة 30 عاما ويعتبره معارضوه وجماعات لحقوق الانسان دكتاتورا.

وقال فؤاد توفيق رئيس اللجنة الانتخابية للتلفزيون إن النتائج النهائية ستعلن في وقت مبكر من صباح اليوم الأحد.

إيطاليا: الانشقاقات تعصف بحزب برلسكوني

روما - «وكالات»: إنشق جناح يمين الوسط من حزب سيلفيو برلسكوني، فيما عد نكسة سياسية جديدة لرئيس الوزراء الإيطالي السابق.

وقال انجلينو ألفانو نائب رئيس الوزراء إنه وزملاءه شكلوا حزبا جديدا ينتمي إلى يمين الوسط. يأتي ذلك في الوقت الذي يجهز فيه برلسكوني لإعادة إطلاق حزب «فورزا إيطاليا» الذي كان أوصله للسلطة قبل عقدين.

وقد تصاعد التوتر داخل حزب برلسكوني بعد أن واجه برلسكوني احتمال الطرد من البرلمان أثر حكم قضائي صدر بحقه. ويقول مراسلون إن ألفانو كان اليد اليمنى والمساعد المخلص لبرلسكوني لسنوات، ويمثل انشقاقه ضربة قوية للزعيم الإيطالي السابق. ويضيف المراسلون أنه جعل التحالف الهش الذي يقوده رئيس الوزراء الحالي إنريكو ليتا في وضع أقوى قليلا. وكان برلسكوني قد قال إنه في حالة طرده من البرلمان فانه يجب على حزبه الخروج من التحالف وعلى وزراءه من أمثال ألفانو الاستقالة وإسقاط الحكومة.

وكان ألفانو وآخرين لم يوافقوا على هذا الرأي، ما أدى إلى تصاعد التوتر داخل الحزب بشأن هذه القضية ومن ثم وقوع انشقاق في صفوفه.

وقال روبرتو فورميغوني أحد أعضاء مجلس الشيوخ المنشقين عن حزب برلسكوني لشبكة تلفزيونية إيطالية إن ألفانو يمكن أن يحصل على 37 من أعضاء مجلس الشيوخ ونحو 23 نائبا في حزبه الجديد. وكان قادة في الحزب صوتوا الشهر الماضي لتعليق حزب برلسكوني «شعب الحرية» واستعادة اسم «فورزا إيطاليا» الذي كان الحزب يستخدمه حتى عام 2007. بيد أن ألفانو وشخصيات أخرى في حزب شعب الحرية كانوا غائبين عن جلسة التصويت تلك، الأمر الذي لمح إلى انشقاق الحزب الذي حصل لاحقا. وقد وعد برلسكوني في وقت مبكر من هذا الشهر بالإطاحة بالحكومة عبر سحب دعم حزب «شعب الحرية» لها، الخطوة التي حضت على اجراء تصويت بحجب الثقة في مجلس الشيوخ.

لكن برلسكوني أجبر على التراجع عندما بات واضحا لديه أن العديد من الشيوخ التابعين لحزبه سيدعمون الحكومة.

وقد أدين برلسكوني بتهمة الاحتيال الضريبي في أكتوبر 2012 بسبب صفقات قامت بها مؤسسته الإعلامية لشراء حقوق أفلام امريكية.

واشنطن متفائلة بالتوصل إلى اتفاق نووي خلال أيام

أوروبا تعيد فرض عقوباتها على إيران

عواصم - «وكالات»: أعاد الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات على سبعة مصارف إيرانية ومواطن إيراني يشتبه في تورطهم في برنامجها النووي، في حين توقع مسؤول أمريكي كبير قرب التوصل لاتفاق مع إيران بشأن هذا البرنامج خلال الاجتماع المقبل للقوى الكبرى في جنيف الشهر الجاري.

وكانت محكمة الاتحاد الأوروبي قد ألغت هذه العقوبات في السادس من سبتمبر الماضي بسبب وجود عيوب شكلية في آلية فرضها. لكن حكم المحكمة لفت إلى أن قرار الإلغاء لا يدخل حيز التنفيذ فورا، بل يمكن للاتحاد أن يصدر عقوبات جديدة على المصارف والشخص المذكورين في مهلة أقصاها 16 نوفمبر الجاري.

واتخذ قرار إعادة فرض العقوبات خلال اجتماع لوزراء مالية دول الاتحاد في بروكسل، دون أن يتم اللجوء إلى التصويت عليه.

وقال مصدر دبلوماسي أوروبي طلب عدم ذكر اسمه إن دوافع القرار قانونية مرتبطة بالحكم الذي أصدرته المحكمة و«ليست له أي دلالات سياسية خاصة». وأضاف أن القرار «لا يغير في شيء من مستوى العقوبات الأوروبية على إيران».

كاثرين اشتون وجواد ظريف خلال المفاوضات الاخيرة

وفرض الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة سلسلة عقوبات على إيران في إطار الضغوط الغربية المتعلقة ببرنامج إيران النووي، الذي يشتبه الغرب في أن ستاره المدني يخفي شقا عسكريا سريا، وهو ما تنفيه طهران.

من جهة أخرى توقع مسؤول أمريكي رفيع المستوى أن تقترب الدول الكبرى من الاتفاق مع إيران بشأن برنامجها النووي في الجولة القادمة من المحادثات في جنيف، بعد أن فشلت في التوصل إلى اتفاق الأسبوع الماضي، وذلك وسط دعوات الإدارة الأمريكية للكونغرس بالتريث في فرض عقوبات إضافية على طهران.

وقال المسؤول الأمريكي في تصريحات للصحفيين أمس الأول طالبا عدم الكشف عن اسمه، إن القوى العالمية المتمثلة في مجموعة «5+1» «الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا بالإضافة إلى ألمانيا» تقترب من اتفاق مرحلة أولى لفرض قيود على البرنامج النوي الإيراني.

وأضاف أن من المحتمل جدا التوصل إلى اتفاق عندما تنعقد جولة المحادثات القادمة في جنيف في 21 و 22 من الشهر الجاري، لكنه أشار إلى أنه لا تزال هناك قضايا صعبة يتعين التفاوض عليها، مؤكدا أن فرض عقوبات إضافية سيهدد جهود بناء الثقة بشأن المفاوضات ليس مع إيران وحسب، بل مع القوى الست.

وبحسب المسؤول الأميركي فإن القوى الكبرى قدمت إلى إيران في ختام المحادثات الأخيرة مسودة اتفاق «أكثر قوة» تقدم «مزيدا من الوضوح» لبعض المواضيع مقارنة مع الصياغة الأصلية لمشروع الاتفاق.

وانتهت المحادثات الأخيرة السبت الماضي «لأن الأطراف، وخصوصا إيران، عبرت عن الرغبة بدراسة هذه الوثيقة التي كانت قوية تمهيدا للعودة لاحقا إلى المفاوضات»، وفقا للمسؤول. وأوضح أن مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون ستلتقي وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في جنيف قبل يوم واحد من المحادثات المرتقبة. وترفض الأطراف الكشف عن تفاصيل مشروع الاتفاق الذي تجري مناقشته، لكنه قد يتيح لإيران الاستفادة من جزء «صغير» من أصولها المجمدة في العديد من المصارف في العالم، وفق تعبير وزير الخارجية الأميركي جون كيري.

رد الحركة لم يتأخر.. على طريقتها

أفغانستان: كرزاي يدعو «طالبان» للمشاركة في مناقشة الاتفاق الأمني مع أمريكا

كابول - «وكالات»: أعلنت الحكومة الأفغانية التوصل إلى صيغة نهائية لمسودة اتفاق أمني دائم مع الولايات المتحدة.

ودعت الحكومة حركة طالبان إلى المشاركة في مناقشتها وإبداء الرأي فيها.

وأعلن الرئيس الأفغاني حامد كرزاي امس أنه سوف يعرض مسودة المعاهدة على لقاء زعماء العشائر الأفغانية، المعروف تقليديا باسم لويا جيركا، للموافقة عليها قبل إرسالها للبرلمان الأفغاني لإقرارها نهائيا. وتحكم المعاهدة المرتقبة وجود القوات الأمريكية في أفغانستان بعد انسحاب القوات الدولية المقاتلة العام المقبل.

وتقول تقارير إن المعاهدة تتضمن نصا يمنح الحصانة، للقوات الأمريكية التي ستبقى في أفغانستان بعد هذا التاريخ، من الخضوع للقانون الأفغاني. ودعا كرزاي، في مؤتمر صحفي في كابول، حركة طالبان وحلفاءها إلى المشاركة في اجتماع اللويا جيركا لإبداء اعتراضاتها على المعاهدة.

وقال كرزاي «ندعوهم للحضور، تعالوا من فضلكم إلى لوياجيركا أفغانستان الوطنية، ارفعوا أصواتكم، أبدوا اعتراضكم وتبادلوا الرأي.»

ومن المتوقع أن يشارك نحو 2500 من وجهاء القبائل وقادة المجتمع في الاجتماع الذي سيعقد يوم الخميس المقبل. وكانت حركة طالبان قد أعلنت رفضها للاجتماع وأنذرت الحاضرين بأنهم «سوف يلقون «عقاب الخونة» لو أقروا الاتفاق.»

كما أعلن الحزب الإسلامي، أحد حلفاء طالبان الأقوياء، رفضه إرسال أي وفد للمشاركة في اجتماع اللوياجيركا الذي اعتبر أنه «يفرض الشرعية على الاحتلال الأمريكي» لأفغانستان.

وفي حال إقرار المعاهدة، فإن أمريكا سوف تبقي على ما بين 5 آلاف إلى 10 آلاف عسكري أمريكي في أفغانستان «للمساعدة في قتال فلول القاعدة» و«تدريب الجيش الأفغاني.»

وبالتزامن مع هذا الاعلان قال شاهد من رويترز والشرطة إن انفجارا مدويا وقع يوم السبت قرب مجمع في كابول سوف يحتضن الاجتماع المذكور.

وقال شاهد من رويترز في المكان إن دوي انفجار سمع بعد الساعة الثالثة عصرا بالتوقيت المحليفي غرب كابول. وأكد حشمت ستانكزاي المتحدث باسم شرطة كابول وقوع الانفجار وأضاف أن هناك ضحايا ولكنه لم يتمكن على الفور من تأكيد العدد.

حامد كرزاي